مجلة العلوم التربوية، المجلد 33، العدد (2)، ص ص 257 - 282، الرياض (2021م/ 1442هـ)

# سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ظل تطلعات رؤية 2030

**عائشة بنت ذياب المطيري[1]، منال بنت عبد العزيز السالم[2]**

*وزارة التعليم*

(قدم للنشر في 20/ 01/ 1441هـ؛ وقبل للنشر في 09/ 08/ 1441هـ)

**المستخلص:** هدفت الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ الرؤىٰ المستقبلية لتطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء تطلعات رؤية المملكة 2030، والوقوف علىٰ واقعه والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهه، ومحاولة الوصول إلىٰ سيناريوهات محتملة في ضوء تطلعات الرؤية وبما يتماشىٰ مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي. اعتمدت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتوصلت إلىٰ ثلاثة سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية، تشمل: السيناريو المرجعي الذي يمثل امتدادًا للاتجاهات العامة الراهنة، والسيناريو الإصلاحي الذي يحدث فيه بعض التحسين الجزئي، والسيناريو الابتكاري الذي يعتمد علىٰ تغيير جذري أو نقلة نوعية للوضع الراهن، وعلىٰ ضوء ذلك قدمت الدراسة عددًا من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** تطوير التعليم، السيناريو، الدراسات المستقبلية، التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

---

# Possible Scenarios for Public Education in Saudi Arabia under the Aspirations of 2030 Vision

**Aisha Deyab Al-Mutairi[1], and Manal Abdulaziz Alsalem[2]**

*Ministry of Education*

(Received 19/09/2019; accepted 02/04/2020)

**Abstrac:** The study aimed to identify the future visions for the development of public education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the aspirations of the vision of the Kingdom 2030, and to identify the reality and the disclosure of the most important challenges facing him, and try to reach scenarios in light of the expectations of vision and in line with reality Cultural and social development of Saudi society. In order to achieve more systematic judgments, the study relied on the descriptive approach and the prospective approach. It reached three possible scenarios for general education in the Kingdom of Saudi Arabia. These include the reference scenario which represents an extension of current general trends, the reform scenario in which some partial improvement occurs, Radical or qualitative shift of the status quo, and in light of the study made a number of recommendations that can contribute to the activation of the study and benefit from them

**Keywords:** Education Development, Scenario, Future studies, public Education in Saudi Arabia.

---

(1) إدارة تعليم المذنب، وزارة التعليم.

البريد الإلكتروني: e-mail:frist_3ush@hotmail.com

(1) الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، وزارة التعليم.

البريد الإلكتروني: e-mail:manal.alsalem@gmail.com

(1) Al-Mithneb Education Department, Ministry of Education.

(1) General Administration of Education, Riyadh Region, Ministry of Education.

**المقدمة Introduction**

يشهد العالم تغيرات متسارعة في كافة مجالات الحياة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتكنولوجية، وتمثل هذه التغيرات ضغوطًا هائلة علىٰ الأفراد والمنظمات والحكومات علىٰ حدٍ سواء، تتطلب التطور المستمر لمواكبة هذه التغييرات والتكيف معها. وبالمثل تواجه الأنظمة التعليمية تحديات متنوعة تحمل الكثير من المخاطر، فرضتها تلك التغيرات المتسارعة، مما يبرز أهمية الدراسات المستقبلية، حيث أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة لمواجهة الأزمات وتحديد الاحتمالات الممكنة والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأنها.

والأنظمة التعليمية بصفتها أنظمة مفتوحة، فهي تتأثر بهذه المتغيرات المحيطة بها وتتفاعل معها، كما تواجه هذه التحديات بكل أشكالها، وبالتالي فهي مطالبة أكثر بإصلاح أنظمتها والتطوير والتحسين المستمر والتميز في الأداء وذلك للحصول علىٰ مخرجات ذوات كفاءة عالية، مع القدرة علىٰ الابتكار وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة. وتبذل العديد من الجهود الكبيرة من الدول والمنظمات الدولية لتطوير أنظمة التعليم لتواكب المستقبل والتطلعات فالتعليم وفقًا لما تؤكده منظمة اليونسكو UNESCO ليس هدفًا بحد ذاته، بل إنه أداة لتحقيق خطة عالمية شاملة للتنمية، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا ببذل جهود شاملة من عدة قطاعات، تنصبّ جميعها علىٰ التعليم أولًا (UNESCO, 2014).

**مشكلة الدراسة Problematic study**

لم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن عمليات التطوير والتحسين في نظامها التعليمي، فالتعليم من أولويات القيادة في المملكة منذ تأسيسها، إدراكًا منها لأهمية التعليم في تحقيق التنمية المنشودة في كافة المجالات. وكان من الجهود التي بذلت مؤخرًا في سبيل تطوير التعليم العام في المملكة إنشاء هيئة تقويم التعليم والتدريب، وإطلاق مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم، وتبني إدارة الجودة الشاملة في التعليم، والمشاركة في الاختبارات الدولية لمعرفة واقع مخرجات التعليم في المملكة ومقارنته بالدول الأخرىٰ (الموسىٰ، 2018). إلا أن نتائج أداء الطلاب في هذه الاختبارات الدولية أظهرت وجود مشكلة انخفاض التحصيل الدراسي للطلاب في التعليم العام السعودي، ومن أواخر هذه النتائج نتيجة اختبار بيزا لعام 2018م التي كان فيها الفرق بين متوسط أداء طلاب المملكة وبين متوسطة طلبة دول OECD هو 88 نقطة، وبلغ الفرق في الرياضيات 116 نقطة، وفي العلوم 103 نقطة (OECD, 2019). وأبرزت الاختبارات الوطنية تدني أداء طلاب الصفين الرابع الابتدائي، والثاني المتوسط

في العلـوم والرياضـيات للعـامين 2018 و2019 (هيئـة تقويم التعليم والتدريب، 2019) ممـا يستدعي معالجة الوضـع والـسعي الجـاد في تطـوير التعلـيم العـام في المملكـة. وازدادت أهميـة تطـوير التعليم العـام بعـد أن رسمت المملكـة العربيـة السعودية رؤيتهـا لمستقبلها، وأعلنت رؤية المملكة 2030 وتطلعت إلىٰ نظام تعليمي متين، فقد ظهر في رؤية المملكة 2030 الاهتمام بالتعليم كمحور مهم من محاورها. ومنذ إعلان هذه الرؤيـة بـدأ العمـل علىٰ تحقيـق مـستهدفاتها في جميـع المجـالات، وحدث تطور واضـح في مستوىٰ المملكـة بين الـدول، فقـد احتلـت المرتبـة (36) في مؤشـر التنافسية العـالمي للعـام 2019م متقدمـة علـىٰ ترتيبهـا في الأعـوام الـسابقة (word economic forum, 2019) ويمكن من خلال رؤية المملكة 2030 استشراف مستقبل التعليم فيهـا، وذلـك مـن خـلال احـدىٰ أسـاليب دراسـة المـستقبل، وهـو الـسيناريو باعتبـاره أحـد أهـم الأسـاليب الكيفيـة في دراسـة المـستقبل وخاصـة في مجـال التخطـيط التربـوي. ممـا دعـا البـاحثتين إلـىٰ دراســة تطـوير التعلـيم العــام في المملكــة العربيــة الـسعودية عـبر دراسـة واقعـه الحـالي، والتحـديات التـي تواجهه، وبناء سيناريوهات مستقبلية محتملة لتطويره.

**أهداف الدراسة Objectives of the Study:**

تهدف الدراسة إلىٰ تطوير التعليم العام في المملكة العربيـة الـسعودية في ضـوء رؤيـة المملكـة 2030 مـن خلال:

- التعـرف علـىٰ واقـع التعلـيم العـام بالمملكـة العربية السعودية.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه التعليم العـام بالمملكة العربية السعودية.
- وضع سيناريوهات محتملة لتطوير التعليم العام بالمملكـة العربيـة الـسعودية في ضـوء تطلعـات رؤيـة المملكة 2030.

**أهمية الدراسة Importance of the study:**

**الأهمية النظرية:** تـبرز أهميـة الدراسـة مـن خـلال أهمية موضـوعها وارتباطهـا بالرؤيـة الريادية للمملكـة (2030) التي تستهدف تطوير التعليم العام. كمـا تكمـن أهميتها في إثراء الدراسـات المستقبلية في مجـال تطـوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

**الأهمية التطبيقية:** قد تساعد في نشر الوعي بأهمية استــشراف مــستقبل التعلــيم. ويؤمــل أن تــسهم سـيناريوهات هـذه الدراسـة في مـساعدة المـسؤولين في التعلـيم العـام علـىٰ رسـم الخطـط المـستقبلية لتطـوير التعليم العام.

**أسئلة الدراسة The study questions:**

تحاول الدراسـة الحاليـة الإجابـة عـن التسـاؤلات التالية:

1- مـا واقـع التعلـيم العـام بالمملكـة العربيـة

السعودية؟

2- ما أبرز التحديات التي تواجه التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؟

3- ما السيناريوهات البديلة لتطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء تطلعات رؤية المملكة 2030؟

**مصطلحات الدراسة Concepts of the Study:**

**السيناريو** عرّف المفتي (2012، ص18) السيناريو في الدراسات المستقبلية بأنه "وصف لمجموعة من الأحداث المستقبلية الممكنة، علىٰ أساس شروط ومواصفات أولية، ومسارات تؤدي إلىٰ ذلك". ويعرّف إجرائيًا بأنه: وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه لمستقبل التعليم العام في المملكة في ضوء رؤية 2030 وذلك انطلاقًا من وضع ابتدائي مفترض.

**منهجية الدراسة The Study Approach:**

استخدمت الدراسة المنهجين التاليين: **المنهج الوصفي**: من خلال وصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع البيانات والمعلومات عنها وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (النوح، 2011، ص145). تم استخدام هذا المنهج من خلال تحليل الوثائق التي تمثلت في نتائج الدراسات والبحوث، والأدبيات، والتقارير التي تتناول التعليم العام في المملكة العربية السعودية؛ وذلك للإجابة عن السؤالين الأول والثاني من أسئلة الدراسة.

**والمنهج الاستشرافي**: للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة، والذي عرفه السنبل (2003، ص14) بأنه: "جهد فكري علمي متعمق مبني علىٰ مؤشرات كمية أو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها". وقد تم الاستعانة بأحد أساليبه وهو أسلوب السيناريو (زاهر، 2004، ص 75) لطرح تصورات مستقبلية، حيث تعمد الدراسة الحالية إلىٰ صياغة سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ظل تطلعات رؤية 2030، وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن، ومن الاستقراء المنهجي للماضي، وتصورات الحاضر وأثرها في المستقبل. حيث قدمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات محتملة أو ممكنة الحدوث، وهي: السيناريو المرجعي، السيناريو الإصلاحي، السيناريو الابتكاري.

**حدود الدراسة**: تتحدد الدراسة الحالية بالحدود التالية:

**الحدود الموضوعية**: تركز هذه الدراسة علىٰ تطوير التعليم العام في مجموعة من العناصر التي تضمنتها رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني

2020 بوصفها أولويات التعليم في المملكة، وهي إتاحة التعليم لجميع الفئات، المناهج وطرق التدريس، المعلمون، الإدارة التربوية، تمويل التعليم.

**الحدود المكانية**: المملكة العربية السعودية.

**الحدود الزمانية**: تمتد من زمن إجراء الدراسة 2020م إلىٰ عام 2030م

**الإطار النظري والدراسات السابقة:**

تعددت الدراسات التي تناولت تطوير التعليم انطلاقًا من رصد واقعه، محليًا أو عربيًا أو دوليًا، ومنها دراسة الزميتي (2012) التي هدفت للتعرف علىٰ واقع التعليم الثانوي العام في مصر، وأهم التحديات التي تواجهه، والوقوف علىٰ معنىٰ واضح ومحدد لمجتمع المعرفة، وخصائصه، ومتطلباته، ومعوقاته؛ ودراسة أهم النماذج العالمية لتحديث التعليم الثانوي العام، والتوصل لوضع رؤية مستقبلية باستخدام أسلوب السيناريوهات يمكن من خلالها تحديث التعليم الثانوي العام في مصر. واستخدمت الدِّراسَة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب السيناريوهات. وخلصت إلىٰ عدة نتائج، من أهمها: أن التعليم الثانوي العام يواجه العديد من المشكلات التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه ووظائفه التي أنشئ من أجلها، كما قدمت الدراسة ثلاثة أنواع من السيناريوهات المتوقعة للتعليم الثانوي العام في مصر وهي: السيناريو المتفائل، والسيناريو الاتجاهي، والسيناريو المتشائم. ودراسة القرني (2009) التي هدفت للتعرف علىٰ متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة. واعتمدت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي، وتوصلت إلىٰ عدة نتائج، من أبرزها: أن التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة يتطلب مجموعة متكاملة من التحولات في تلك المدارس، منها التحول نحو: التمكين الإداري، دمج التقنية في التعليم، ابتكار المعرفة وتطبيقها في المدارس، التعلم للعمل، توظيف المعرفة لمواءمة سوق العمل، التعليم المستمر، المدرسة دائمة التعلم، التعليم للكينونة، المدرسة المجتمعية. ودراسة العتيبي (2008) التي هدفت للتعرف علىٰ دواعي تطوير التعليم الثانوي، وأهم مشكلاته، وأهم الاتجاهات والنماذج العالمية في مجال تطوير التعليم الثانوي. واعتمدت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي. وتوصلت إلىٰ عدة نتائج، من أبرزها: أن هناك مجموعة من الأهداف تمثل الحل المحدد لمشكلات التعليم الثانوي بالمملكة، منها تطبيق معايير الجودة الشاملة علىٰ كافة عمليات ومخرجات النظام، أن عملية التطوير لا بد أن تركز علىٰ عدد من المحددات المنهجية الواعية بما يلي: التشابك والتعقد للواقع، القراءة الواعية للماضي، محاكاة الواقع، المزج

بين الأساليب الكمية والكيفية، الموضوعية العلمية. ودراسة Jane Gilbert (2007) التي هدفت لمعرفة كيفية السيطرة علىٰ موجة المعرفة التي انتشرت بصورة كبيرة خلال العقد الأخير وتوظيفها بما يخدم التعليم والعملية التعليمية، وتحديد دور المعلمين في مساعدة المتعلمين؛ ومن ثم مجتمعاتهم علىٰ مواكبة مجتمع المعرفة ومتطلباته. واعتمدت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلىٰ أن مستقبل التعليم في مجتمع المعرفة يتطلب من المعلمين أن يعددوا من مصادر التعلم التي يعتمدون عليها، وأن يراعوا أهم التغيرات التي تحيط بالمجتمع. ودراسة الطيب (2006) التي هدفت لتحديد منطلقات واضحة لرؤية مستقبلية للعملية التعليمية في مجتمع المعرفة. واعتمدت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي. وتوصلت إلىٰ عدة نتائج، من أبرزها: أن تطوير المدرسة في مجتمع المعرفة يجب أن يكون تطويرًا شاملًا لكافة مكونات المدرسة بدءًا من الفلسفة والأهداف، مرورًا بطرق التدريس وتقنيات التعليم، وانتهاءً بعملية التقويم. ودراسة Kai Ming Chenq and Hak Kwog Yip (2006) التي هدفت لمحاولة وصف وتحليل وإصلاح وتطوير التعليم الثانوي في كل من هونج كونج وشنجهاي، وقد تناولت الدراسة واقع ومحاولات تطوير التعليم في المدينتين خلال 25 عامًا. واعتمدت الدراسة علىٰ المنهجين الوصفي والمقارن، وتحديد بعض الموضوعات المشتركة في مجال تطوير التعليم الثانوي، وجهود إصلاحه، والتغيرات التي شهدها سوق العمل في كل المدينتين. وتوصلت الدراسة إلىٰ ضرورة إعادة تقييم طبيعة وأهداف ومحتوىٰ التعليم الثانوي في المدينتين بما يتلاءم مع واقع مجتمع المعرفة، وأن كلًا من المدينتين يجب أن تبذلا قدرًا من العمل في مجال إصلاح وتحديث المناهج الدراسية؛ حيث إن الاتجاه العام في مجال التعليم الثانوي في العالم يتجه نحو الانتقال من تجزئة المعرفة إلىٰ إكساب الطلاب خبرات تعليمية طويلة الأجل ذات أهمية.

وأقرب الدراسات للدراسة الحالية هي دراسة اليامي(2018) التي هدفت إلىٰ إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة في ضوء رؤية 2030 من أجل تطوير المنظومة التعليمية بكامل مكوناتها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن وفق أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، وخرجت الدراسة بتحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات الحالية والمستقبلية للنظام التعليمي في المملكة. ودراسة البراهيم (2014) التي هدفت إلىٰ تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة من خلال دراسة الواقع، والخروج بمقترحات

تطويرية، مستخدمة المنهج الوصفي بأداة الاستبانة.

**رؤية المملكة 2030 وأهميتها:**

طرحت رؤية 2030 في عام 1437هـ/ 2016م، وهي تقوم على ثلاث مرتكزات (العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور هي (المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح)، ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى 24 جهة حكومية، يحوي أهدافًا استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحليّة إلى العام 2030م.

وتكتسب رؤية المملكة العربية السعودية 2030 أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية في الخمس عشرة سنة المقبلة من السير وفق خطط مدروسة بما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجهها نحو مستقبل واعد. ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تم العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية والتي قد يكون لها الأثر الكبير في تحققها، ومنها برنامج رأس المال البشري، برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج التوسع في التخصيص، برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

**وبتحليل وثيقة رؤية المملكة 2030 فإن من التزاماتها فيما يخص التعليم العام ما يلي:** تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية، وتمكن الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدّم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. وسيتحقق ذلك كما ترى الرؤية من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وتعزيز دور المعلّم ورفع تأهيله ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي. ومن أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، سينشئ قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطالّب بدءًا من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016، ص40). كما أن الرؤية تسعى لمواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف

المستقبل؛ وهدفها أن يحصل كل طفل سعودي – أينما كان – علىٰ فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة؛ وسيكون تركيز القيادة الرشيدة أكبر علىٰ مراحل التعليم المبكر، وعلىٰ تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016، ص36). ولأجل بناء هذه الرؤية تم البدء في تنفيذ عدد من البرامج لتحقيق أهدافها، ومن تلك البرامج مراجعة مهام الأجهزة الحكومية الحالية ومواءمتها مع الاحتياجات المستقبلية بالاعتماد علىٰ الدراسات والمقارنات المعيارية وتحليل البرامج والخطط ومؤشرات قياس الأداء المحققة لها، ومراجعة المشروعات القائمة، وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016، ص75).

ارتبط التعليم بمحاور ومستهدفات رؤية المملكة 2030 ارتباطًا وثيقًا، فقد ارتبط التعليم بالخدمات والبنية التحتية، والتغيير الإيجابي وبناء الأنظمة المساندة، والاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي، وبالصناعات الوطنية، وصحة المجتمع ورفاهيته، والتنمية المستدامة، والبحث والتطوير والابتكار، وبناء الموارد البشرية المؤهلة وتلبية متطلبات سوق العمل، ومصادر الدخل وتنويعها (وزارة التعليم، د.ت).

**التعليم وبرنامج التحول الوطني 2020**

برنامج التحول الوطني 2020 هو أحد برامج تحقيق رؤية 2030م، وكانت الأهداف الاستراتيجية للتعليم في برنامج التحول الوطني 2020 كالتالي:

1- إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب.

2- تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.

3- تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.

4- تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم.

5- تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة.

6- تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

7- تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.

8- رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم (وثيقة برنامج التحول الوطني 2020، 2016).

**إجابات أسئلة الدراسة:**

**السؤال الأول: ما واقع التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟**

يلحظ المتتبع لمسيرة السياسة التعليمية في المملكة تطورًا كبيرًا إذا قيس بتطور التعليم في الأمم التي بدأت نهضتها التعليمية منذ قرنين أو أكثر، ويبرهن

علىٰ ذلك الزيادة اللافتة للانتباه عند استعراض نماذج التطور الكمي في التعليم العام من حيث الزيادة في عدد المؤسسات والطلاب والمعلمين، مع توفير الإمكانات المادية لنشر التعليم وتعميمه، كذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالاستيعاب الكامل للجميع بدءًا من سن المرحلة الابتدائية (الحقيل، 1437، ص 353-365)، هذا مع سعي الوزارة الدؤوب لتطوير مخرجاتها التعليمية في إطار ثقافتها، ومتغيرات عصرها، وحاجات التنمية وخططها الخمسية، وذلك بالعمل علىٰ تطوير المناهج الدراسية لتأتي محققة لغاياتها في التنمية (الغامدي وعبدالجواد، 1436، 472)، بالإضافة إلىٰ تنمية مهارات عامة وأساسية وتخصصية تغطي جميع المجالات المهنية لجميع الطلاب لمواجهة متطلبات الحياة الحديثة (موقع وزارة التعليم، 1439هـ). وفي هذا الصدد يشير الغامدي وعبد الجواد (1436، ص 145) إلىٰ أن الخطة الدراسية التي تمثل جزءًا من واقع التعليم تعدلت عدة مرات لتتواكب مع التجديدات، التي من أبرزها اعتبار الطالب محور العملية التربوية؛ وذلك من خلال التركيز علىٰ النشاط في زيادة المعرفة واكتساب الخبرة، بالإضافة إلىٰ التوسع في استخدام الوسائل المعينة لتحقيق النمو من الناحية الإدراكية والمعرفية مع ربطها بحياة الطالب وبيئته ومجتمعه.

ولعل أحدث ما تم تطويره في مجالات تركيز الدراسة الحالية كان علىٰ النحو التالي:

**في مجال إتاحة التعليم لجميع الفئات:** من الفئات التي تحتاج إلىٰ إتاحة برامج خاصة لهم في التعليم العام: الموهوبون، رياض الأطفال، التربية الخاصة.

خلال العام 2019م استفاد أكثر من 71 ألف طالب وطالبة من برامج الموهوبين، وكانت نسبة الالتحاق في برامج رياض الأطفال 18٪ من إجمالي المواليد في المملكة. وتستهدف وزارة التعليم في عام 2020م زيادة فرص الالتحاق بمرحلة الطفولة المبكرة لتصل إلىٰ 22٪ من إجمالي المواليد في المملكة (وزارة المالية، 2019).

**في مجال المناهج وطرق التدريس:** افتتحت وزارة التعليم 32 مركزًا لتطوير العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM) في 32 مدرسة علىٰ مستوىٰ المملكة خلال العام 2019م وتستهدف في عام 2020 التحول نحو التعليم الرقمي باستخدام منهجيات وأساليب تفاعلية حديثة (وزارة المالية، 2019).

**في مجال المعلم:** في ظل عدم الرضا عن مستوىٰ أداء المعلمين تم تعديل وتطوير لائحة الوظائف التعليمية التي يبدأ تطبيقها في 1 يوليو من العام 2020م، وتعدّ هذه اللائحة نقطة تحول مهمة ضمن استراتيجية تطوير قطاع التعليم في المملكة، بما تضمنته من إجراءات وآليات ومميزات تكفل تحقيق تمهين وظيفة

المعلم، وجدية العمل وتعزيز العدالة، وتحقيق التمايز بناءً علىٰ الأداء، مع العمل علىٰ تطوير المعلم من خلال البرامج التدريبية والتطويرية لدعم مساره المهني المتمثل في الترقية إلىٰ رتب أعلىٰ. حيث صنفت اللائحة المعلمين في رتب متتالية تبدأ من المعلم الممارس، ثم المعلم المتقدم، منتهيةً بالمعلم الخبير (وزارة التعليم، 1441).

وفي مجال تدريب المعلمين وتطويرهم فقد أنشئ لتحقيق ذلك المركز الوطني للتطوير المهني التعليمي الذي تحوّل لاحقًا إلىٰ المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، وقدّم بعض المشروعات النوعية في مجال تطوير المعلمين مهنيًا كالتدريب الصيفي، وبرنامج التطوير النوعي خبرات (المركز الوطني للتطوير المهني التعليمي، د.ت).

**في مجال الإدارة التربوية**: يتصف نمط الإدارة في التعليم العالم السعودي بأنه مركزي، تتركز فيه السلطة في المستويات الإدارية الأعلىٰ ولا تمنح فيه صلاحيات كافية للمستويات التنفيذية. وتم منح مجموعة من الصلاحيات لقادة المدارس عام 1437 لتحديث الصلاحيات المعمول بها عام 1432هـ لإتاحة مزيد من المرونة للإدارة المدرسية (قرار وزير التعليم رقم 37617168، 1/ 4/ 1437).

**في مجال تمويل التعليم العام**: تعد المملكة العربية السعودية من الدول الأعلىٰ إنفاقًا علىٰ التعليم بين دول العالم، ويعتمد تمويل التعليم حاليًا علىٰ الميزانية الحكومية، وهناك سعي حثيث لتشجيع التعليم الأهلي ودعمه وزيادة عدد المدارس الأهلية في المملكة (الحربي، 2017). وبلغ الإنفاق علىٰ قطاع التعليم من ميزانية الدولة للعام 2019م 193 مليار ريال، ويأتي التعليم بذلك في المركز الثاني في حجم الإنفاق الحكومي في المملكة بعد قطاع الدفاع والتسليح (وزارة المالية، 2019).

**أما في مجال أهداف وسياسات التعليم**: فلا تزال وثيقة سياسة التعليم في المملكة الصادرة عام 1389هـ الوثيقة الرسمية الوحيدة في أهداف وفلسفة التعليم السعودي رغم قدمها (العيسىٰ، 2009) وبعد إعلان رؤية المملكة 2030 أصبحت الموجه للتعليم.

ويلاحظ، علىٰ الرغم من الإصلاحات وعمليات التطوير المتعددة للتعليم العام في المملكة، أن التطوير النوعي لم يواكب التطور الكمي؛ وهذه ليست مشكلة المملكة وحدها، ولكنها مشكلة تواجه جميع الدول وحتىٰ الدول المتقدمة (الحقيل، 1437). وعلىٰ الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التعليم بالمملكة في تطوير نظامها التربوي بصفة عامة لمواكبة التغيرات المعاصرة؛ فإن المؤشرات العامة تشير إلىٰ وجود فجوة حقيقية بين ما هو موجود وما هو مرغوب مستقبلًا

لجعل المملكة في مصاف الدول المتقدمة علميًا (القرني والكاظمي، 2009، ص3-4).

وخلاصة القول، إن مشهد التعليم العام في المملكة العربية السعودية يتصف بالديناميكية والحركية ويحاول مواكبة التغيرات العالمية والاستفادة من كافة القابليات التقنية والاقتصادية والمعرفية والبنىٰ التحتية المتوافرة في المجتمع.

**إجابة السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؟**

تعد التحديات مجموعة من الصعوبات والعوائق النابعة من البيئة تعترض تحقيق الطموحات والتطلعات، وتتنوع التحديات لتشمل مختلف أبعاد النظم الثقافية، والتكنولوجية، والبيئية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية؛ علىٰ أن هذه التحديات، منها تحديات عالمية ومنها إقليمية، ومنها ذات طبيعة محلية. وفي هذا السياق يصنف أبو عراد والغفيري (1439، ص 202-209) التحديات إلىٰ قسمين: تحديات خارجية وتتمثل **بالعولمة**؛ فنظرًا لأن المملكة لها أثرها علىٰ النطاق المحلي بوصفها دولة رائدة لها موقعها البارز والمؤثر في العالم الإسلامي لذا كان لزامًا عليها أن تجيد التعامل مع العولمة في جميع الأبعاد بطريقة مدروسة. و**المنافسة العالمية**؛ فالعالم اليوم يعيش مرحلة تنموية تحكمها القدرة علىٰ المنافسة والعقول المبدعة التي تترجم الأفكار إلىٰ منتجات منافسة وهذه العقول والكفاءات تحتاج إلىٰ تأهيل وتدريب وقبل ذلك بيئة تعليمية سليمة تحقق ما يرجىٰ من سبق عالمي وتنمية حقيقية. **والثورة المعلوماتية**؛ وهي ثورة ديناميكية مركبة تشتمل علىٰ القفزة المذهلة في تكنولوجيا الحوسبة ومعالجة المعلومات وتراكم المعرفة والتطور السريع إلىٰ جانب تطبيقاتها العلمية، وهذا ما تتزايد معه مسؤولية الدول في إعداد أفرادها لسرعة استيعابها مع توفير التجهيزات اللازمة لنقل هذه التقنيات واستثمار الإمكانيات في مختلف الأبعاد، وتمكينهم من الاستفادة من الكم المعلوماتي المتراكم، وفي المقابل توعيتهم بالآثار السلبية لها مع اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين النشء وصد المخاطر المحتملة عنهم. **والحفاظ علىٰ الثقافة**؛ فالتغيرات السريعة تمثل عبئًا علىٰ مؤسسات التشكيل الثقافي والتنشئة الاجتماعية كالتعليم التي تضطلع بالوظيفة الأساسية في الحفاظ علىٰ هوية المجتمع واستمراريته وحمايته من الذوبان والاندثار. **و**تحديات داخلية تتمثل **بتباعد المجموعات السكانية الصغيرة**: وهذا يمثل تحديًا كبيرًا أمام الدولة في الوفاء بمتطلبات هذه التجمعات والتكلفة العالية في خدمات التعليم. **والبيئة التعليمية**، كالمباني المستأجرة التي هي غالبًا بيئة غير ملائمة للتعليم، إلىٰ جانب بعض المدارس القديمة

التي لم تعد مناسبة لمتطلبات المدرسة المعاصرة. **وكفاءة وفاعلية نظام التعليم**؛ فالقيادات في إدارات التعليم بحاجة لبناء قدراتهم للقيام بمسئولياتهم القيادية المتنامية لقيادة المدارس إلىٰ مستويات أفضل من الفاعلية والإبداع، خاصة في ظل التوجه إلىٰ نظام غير مركزي في الإدارة. فيما أشارت وزارة التعليم إلىٰ أهم التحديات التي تعترض التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 علىٰ النحو الآتي: قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية، وضعف البيئة التعليمية المحفزة علىٰ الإبداع والابتكار، وضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدىٰ الطلاب، والصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم، وتدنىٰ جودة المناهج والاعتماد علىٰ طرق تدريس تقليدية مع ضعف مهارات التقويم، وضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي، مع غياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهر (موقع وزارة التعليم، 1439هـ).

وبتحليل وثيقة رؤية المملكة 2030 تم استنباط أهم المتطلبات التعليمية التي ترىٰ الدراسة أهمية توافرها في نظام التعليم العام بالمملكة العربية السعودية كالتالي: (رؤية المملكة 2030، 2016، ص 40).

**أهم المتطلبات التعليمية:**

| | |
|---|---|
| 1 | الحصول علىٰ تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. |
| 2 | تطوير المواهب وبناء شخصية الطلاب. |
| 3 | بناء مناهج تعليمية متطورة تركز علىٰ المهارات الأساسية. |
| 4 | رصد المسيرة الدراسية للطلاب. |
| 5 | تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة احتياجات سوق العمل المستقبلية. |
| 6 | تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. |
| 7 | تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار. |
| 8 | ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن. |

**سيناريوهات المستقبل**: ستعرض الدراسة فيما يلي رؤىٰ مستقبلية للتعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تطلعات رؤية 2030، اعتمادًا علىٰ أسلوب السيناريوهات (Scenarios Method) كأحد أساليب الدراسات المستقبلية، وهي: السيناريو الواقعي، السيناريو الإصلاحي، السيناريو الابتكاري. ومن المعروف أن جميع أساليب الدراسات المستقبلية تتطلب قدرًا من الخيال وقدرة ذاتية علىٰ التصور

المستقبلي، بناءً على البيانات الصحيحة والمعلومات الحديثة، مع الحذر من أخطاء الحدس والاستبصار والتخيّل الحر(شاهين، 2009، ص1). وفي ضوء واقع التعليم العام في المملكة وتحدياته، ومتطلبات رؤية المملكة 2030 يمكن رسم عدد من السيناريوهات المستقبلية التي تختلف في طبيعتها والقوى والمؤثرات المشكلة لها، إلا أنها تتفق في ثوابتها؛ إذ إن التعليم العام في جميع السيناريوهات، ينبثق من تعاليم الشريعة والعقيدة الإسلامية الغراء، ويؤكد ثقافة وحضارة وتراث الوطن، ويعمل على تعزيز وترسيخ الهوية الإسلامية الأصيلة والأخلاق العالمية الحميدة.

**أولًا: السيناريو الواقعي (المرجعي)**: بعد أن تم استعراض واقع التعليم العام في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهه يمكن صياغة سيناريو واقعي (مرجعي) وهو سيناريو يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة (مبروك، 2014، ص4).

وتركز تداعيات هذا السيناريو على امتداد للاتجاهات العامة والراهنة لمشكلات التعليم العام حتى عام 2030م إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة دون التعامل والتفاعل مع المتغيرات المحلية والعالمية. فهذا السيناريو يقوم على افتراض استمرارية الوضع الراهن لنظام التعليم العام والسيناريو بهذه الوضعية يتجاهل الاحتياجات الملحة للمؤسسات والأفراد والمجتمع. وقد يترتب عليه بعض المشكلات، فمن الممكن بعد تطبيق نظام التراخيص للمعلمين وفق اللائحة التعليمية الجديدة أن يفشل مجموعة من المعلمين في تجديد التراخيص وسيغادرون الميدان لتحلّ محلهم مجموعة جديدة من المعلمين حديثي التخرج يملكون المعرفة ويفتقدون إلى الخبرة، مما يشكل ضغطًا على الجهات المعنية بالتدريب في وزارة التعليم لتزويدهم بالخبرات اللازمة. كما أن استمرار تمويل التعليم العام بالاعتماد على الميزانية الحكومية يشكل خطرًا على مخصصات التعليم؛ إذ تتأثر الميزانية الحكومية بالمتغيرات الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار النفط، والتقلبات في الأسواق الإقليمية (world economic forum, 2007)، لا سيما مع النمو المتسارع المتوقع للسكان وزيادة الطلب على التعليم، ومواكبة التطورات التقنية والتربوية في مجال التعليم (الحربي، 2017).

ويفترض في هذا السيناريو أن يتم إجراء بعض المحاولات من قبل القطاع الاستثماري الخاص ذي العقلية التربوية الواعية والواعدة للحصول على تراخيص لاستحداث مؤسسات تعليمية ذكية تستخدم

وسائط وتقنيات تكنولوجية إلا أن العوامل البيروقراطية والإجراءات المطولة قد تعوق ذلك حيث إن من مشكلات التعليم السعودي الهياكل الإدارية المعقدة التي لا تتناسب مع التغيرات السريعة (world economic forum, 2007)، كما يفترض أن يتم دعم الإنفاق الحكومي على التعليم من رجال الأعمال والقطاع الخاص على شكل أوقاف دائمة، والتركيز على التدريب والتأهيل للمعلمين الجدد.

والمحصلة الأخيرة لهذا السيناريو هو وقف التدهور، واحتمالية استمرار السيناريو الواقعي احتمالية واردة جدًا ولكنها غير مقبولة إطلاقًا لأنها لا تلبي الحد الأدنى مما هو متوقع من نظام التعليم في ظل تطلعات رؤية المملكة 2030، **ومن تداعيات هذا السيناريو**: سكون النظام التعليمي إلى امتدادات الماضي والحاضر وقلة الوعي الشامل بتحديات المستقبل. وظهور بوادر الإصلاح التعليمي المتباعدة التي تفتقر إلى التكامل والتنسيق. وضعف التوازن بين مراحل التعليم وأنواعه وفروعه، وإهمال قضايا تفريع التعليم الثانوي. وقلة التوازن بين الكم والكيف، ضعف التطوير النوعي فيما يتعلق بتطوير المعلم أو الطالب أو المنهج وضعف التنسيق والتكامل بين الأجهزة التعليمية للربط بين قطاع التعليم وقطاع الإنتاج. وضعف الاهتمام بفتح مجالات وتخصصات جديدة لتعليم المرأة. إضافةً إلى كثرة المشاريع التربوية المستنسخة من خبرات أجنبية وتجربتها في الميدان التربوي قبل تطويعها بما يتناسب وواقع التعليم السعودي، والعوامل المؤثرة فيه. ويترتب على هذا السيناريو وفقًا لدراسة البراهيم (2014) انتشار الفقر والبطالة في المجتمع السعودي، وظاهرة الإرهاب، وعدم كفاءة المواطن عند منافسة نظيره غير المواطن في سوق العمل، وتدني مستوى العائد من الاستثمار في الموارد البشرية.

**ثانيًا: السيناريو الإصلاحي**: ينطلق هذا السيناريو من تصور إصلاحي، حيث يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضع الحالي للظاهرة محل الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث ترتيبًا جديدًا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، مما يؤدي إلى تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح ببلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة (مبروك، 2014، ص4). وهذا السيناريو ذو طبيعة وسطية فهو مهدد دائمًا بالنكوص والارتداد إلى السيناريو الواقعي الذي سبق شرحه، أو يمكن تطويره بالاتجاه الأفضل نحو السيناريو الابتكاري. ووفقًا لإحصائيات تقرير استشراف المستقبل فإنّ التعليم هو أحد أهم القطاعات التي تتأثر بالتقدم التقني، وخاصة بتقنية الإنترنت والواقع

الافتراضي، وسنشهد في الأعوام القادمة تطورات كبيرة في هذا المجال (أكاديمية دبي للمستقبل، 2016). **ويمكن تناول السيناريو الإصلاحي لمستقبل التعليم العام في المملكة في ضوء رؤية 2030، كالتالي:**

**أ- وصف السيناريو الإصلاحي:** تعتمد الفكرة الأساسية لهذا السيناريو على حدوث إصلاحات للأوضاع القائمة في التعليم العام، بما يتناسب مع حركة الإصلاح العامة وفق رؤية المملكة 2030، دون تغيرها بشكل جذري.

**ب- الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها السيناريو الإصلاحي في ضوء رؤية المملكة 2030:**

نفترض من هذا السيناريو الإصلاحي استمرارية الوضع الراهن على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، مع حدوث إصلاحات، ويمكن استقراء الإصلاحات المتوقعة على ضوء رؤية المملكة 2030 على النحو التالي: في الجانب السياسي يفترض هذا السيناريو استمرارية الاستقرار السياسي الذي تنعم به المملكة، مع وجود علاقات طيبة بين المملكة وجيرانها، والتزامها بكافة المعاهدات والاتفاقات الدولية، واستمرار مكانة المملكة الريادي في العالم الإسلامي، واتساع نطاق المشاركة السياسية بمختلف أنواعها. وفي المجال الاقتصادي يفترض هذا السيناريو تحسن الاقتصاد والبدء في آليات تنفيذ الإصلاحات الفعلية، واستمرار برامج الخصخصة، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصاد المملكة، وتسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى التنافسية، وتأهيل المدن الاقتصادية، وإطلاق البوابة الوطنية للعمل (طاقات)، وتأسيس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعني بتحديد ما يحتاج إليه من المهارات والمعارف، والتوسع في التدريب المهني، والسعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والتقليل من الاعتماد على النفط كمورد مهم، وارتفاع مستوى الدخل الفردي، وزيادة عدد المشتغلين في التجارة الحرة، وتحقيق سعودة في الوظائف بنسبة كبيرة، وزيادة فرص العمل، وخفض معدلات البطالة. أما في المجال الصناعي فيفترض توطين الصناعات العسكرية، والاستمرار في مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة، وتنمية قطاع التعدين، وتسهيل فرص تمويل فرص المشروعات متناهية الصغر. وفي المجال الثقافي يفترض تأسيس متحفاً إسلامي وفق المعايير العالمية، ويعتمد أحدث الوسائل، وإقامة المهرجانات والفعاليات الثقافية، وتشجيع المستثمرين من الداخل والخارج وعقد شراكة مع

شركات الترفيه العالمية، والمحافظة على الهوية الوطنية ونقلها إلى الأجيال، والعناية بالتنشئة الاجتماعية واللغة العربية، وتنظيم الأنشطة والفعاليات المعززة لهذا الجانب، وإحياء مواقع التراث الوطني والعربي والإسلامي، وتسجيلها دوليا وتمكين الجميع من الوصول إليها، وزيادة الأندية الثقافية والانفتاح الثقافي. وعلى المستوى الاجتماعي زيادة عدد السكان نتيجة لارتفاع الخدمات الصحية وبالتالي الزيادة على الطلب على التعليم، وترسيخ القيم الإيجابية عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية، من خلال استحداث مجموعة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية، ورفع هذه النسبة امتلاك المواطنين للمساكن بحلول عام 2020هـ إلى نسبة لا تقل عن 5٪ من خلال تقديم حلول تمويلية وادخارية، وتصاعد دور المرأة في المشاركة السياسية واعتلاءها مناصب قيادية. وفي المجال البيئي العمل على الحد من التلوث ومقاومة ظاهرة التصحر وزيادة الاهتمام بالثروة المائية والحفاظ على الشواطئ، وتدوير النفايات، وزيادة الوعي من المجتمع للحفاظ على البيئة. وفي المجال الطبي العمل على تطوير المنظومة الصحية من خلال رفع متوسط عمر الفرد إلى (74) بدل (66)، وتوفير الطب الوقائي للمواطنين، وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي. وتدريب الأخصائيين والاستشاريين على مواجهة وعلاج الأمراض المزمنة التي تشكل تحديًا وخطرًا على صحة المواطنين مثل أمراض القلب والسكر، وتحسنٍ في النمط الصحي والرياضي من خلال نشر الممارسات الصحية (وثيقة رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، 2016) (world economic forum, 2007).

**ج- تداعيات السيناريو الإصلاحي على التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030**: تلقي هذه الافتراضات المجتمعية بالكثير من التداعيات على النظام التعليمي العام في شتى جوانبه، وذلك كما يلي:

**بالنسبة لأهداف التعليم وسياساته**: سيكون النظام التعليمي العام في وضع دينامي قابل للتجديد والتطوير. وسيعتمد السيناريو الإصلاحي في ديناميته على مبادئ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في توفير فرص التعليم حيث تتحول قضية التعليم إلى قضية وطنية ذات مساس بالأمن المستقبلي للوطن. وبناء مؤسسات قادرة على الاستيعاب المعرفي، وعلى إذكاء روح البحث عن المعرفة وتنمية الدوافع لتوظيفها واقعيًا، وتحقيق الجودة في مخرجات نظام التعليم؛ بحيث تتناسب مع متطلبات مواجهة المتغيرات العالمية. ويُشرك أولياء الأمور

والطلاب وبعض أفراد المجتمع المحلي، في صنع القرارات المدرسية. وتنمية مهارات العمل الجماعي داخل مؤسسات التعليم. وإدراك القيادات المدرسية لأهمية تبني الأنماط التشاركية في قيادة العمل المدرسي، والتعليم المستمر.

**في مجال إتاحة التعليم لجميع الفئات:** سيشهد التعليم زيادة كبيرة في نسب الطلاب الملتحقين بمرحلة الطفولة المبكرة، وسينعكس ذلك علىٰ تحسين مستوىٰ التحصيل الدراسي للطلاب في المرحلة الابتدائية وذلك بناءً علىٰ نتائج الاختبارات الوطنية التي كشفت عن ارتباط نتائج تحصيل طلاب الصف الرابع الابتدائي بالتحاقهم بمرحلة رياض الأطفال (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2019).

كما سيشهد توسعًا في برامج رعاية الموهوبين، مما يترتب عليه تسجيل براءات اختراع وتهيئة البيئة المناسبة للابتكار. ويتوقع افتتاح مزيد من فصول التربية الخاصة ويزيد معه رضا أولياء أمور هذه الفئة لاستيعاب أبنائهم.

**في مجال المناهج وطرق التدريس والتقويم:** يتوقع في هذا السيناريو إدخال مقررات تخصصية في المرحلة الثانوية وفق توجهات رؤية المملكة 2030 كالترفيه والسياحة والتقنية وغيرها. كما يتوقع تخفيف المناهج الموحدة؛ إذ يمكن تسخير قوة الذكاء الاصطناعي لخدمة التعلم المكيف. ومناهج تعليمية متطورة تركز علىٰ المهارات الأساسية، بالإضافة إلىٰ تطوير المواهب وبناء الشخصية. وتتضمن مهارات القرن الحادي والعشرين. وزيادة توظيف التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد. واستحداث أساليب تدريس عصرية رقمية تتناسب مع المواد العلمية المختلفة، وإدخال تقنيات الواقع المعزز في التعليم لتحفيز المتعلمين وجعل عملية التعلم أكثر متعة وتشويقًا وإثارة. وتعاظم التركيز علىٰ أساسيات العلوم الحديثة ومهاراتها. وإدراج مهارات البحث العلمي ضمن المتطلبات الأساسية لطلاب مراحل التعليم العام، لا سيما المتوسط والثانوي. ومن المتوقع أن يتم تركيز المناهج الدراسية في هذا السيناريو علىٰ المناهج ذوات الاحتياج المجتمعي والوظيفي المتزايد، خاصة المناهج العلمية والتقنية، كالهندسة والبرمجة الحاسوبية والإدارة والاقتصاد والمحاسبة، والعلوم التطبيقية واللغات الأجنبية، وغيرها من التخصصات غير النظرية، لاسيما في الثانوي والمعاهد. وتطوير أساليب تقويم الطلاب بطرق أكثر شمولية وعدم الاعتماد الكلي علىٰ الاختبار، وتفعيل التعلم الذاتي. وتزايد استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتعميم برامج ومشروعات التربية المدنية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني. ويتبنىٰ التعليم تهيئة

الطلاب نحو البرامج التدريبية التقنية من خلال تدريسهم بعض المواد الموجهة نحو الصناعة والابتكار، وتكامل التعليم والتدريب المهني لإعداد جيل يتم تعليمه وتدريبه وفق استراتيجية مشتركة ومحددة وواضحة وقابلة للتطبيق يتم دراستها بعناية من قبل المختصين في مجال التعليم العام والتعليم العالي والتعليم المهني. وانفتاح المدرسة علىٰ المحيط الخارجي من خلال تبني فكرة العالم كفصل دراسي مفتوح، والأدوات التكنولوجية كمفتاح للاستفادة من المعرفة والموارد والخبرات من كل مكان. وسيكون هناك مسارات مهنية واضحة خلال المرحلة التعليمية المدرسية. وزيادة في الاهتمام بالتطبيقات العملية في مادة التخصص. وسهولة تحدث الطلاب مع رواد الصناعة حول تخصصاتهم الدراسية. وإمكانية تواصلهم مع الخبراء في أي مكان من العالم وفي أي وقت عبر التقنية.

**في مجال التمويل**: عودة الثقة للمردود الاقتصادي للتعليم، نظرًا لتوظيف مخرجاته في الأعمال وإسهامه في تحقيق حراك اجتماعي. وتقييم الفعالية وترشيد النفقات اللذين يمكن تحقيقهما عند استخدام التكنولوجيا للاستفادة القصوىٰ من مواهب المعلمين والمربين، فهذا المعطىٰ يمكن أن يكون دافعًا للاستثمار في مجال تكنولوجيا التعليم. ويتوجه اهتمام التعليم إلىٰ خصخصة بعض الخدمات التعليمية كالتدريب والنقل والتغذية والمباني والإشراف التربوي، وتفعيل نموذج لتشغيل المدارس الحكومية باسم (المدارس المستقلة)

**بالنسبة للمعلم وإعداده وتدريبه**: يتجه دور المعلم الرئيس كميسر للتعلم، ويتوجه التركيز إلىٰ الاستثمار في الأدوات البرمجية التي تمكن المعلمين من الوصول إلىٰ المناهج المرتبطة بأهداف التعلم، ومساعدتهم علىٰ تكييفها مع الاحتياجات الفردية لكل طالب. والاهتمام ببرامج إعداد المعلم، وتكثيف التدريب، وزيادة قبول المعلمين في برنامج خبرات، وبرامج الدراسات العليا المحلية والعالمية.

**بالنسبة إلىٰ الإدارة التربوية**، يفترض هذا السيناريو تخفف التعليم العام من مركزيته، واتجاهه نحو الجمع بين المركزية في التخطيط، واللامركزية في التنفيذ، بحيث تمنح المزيد من الصلاحيات لقادة المدارس، ولمديري التعليم بالمناطق، مما يخفف المركزية في القرارات، ويتيح مرونة في تنفيذ المهام وإحداث التغيير.

**بالنسبة إلىٰ البيئة المدرسية**، سيكون هناك تطور في المرافق الرياضية للمدارس، وفي المرافق الثقافية، بحيث يفعل دور المكتبة والمسرح، وتفعل الأنشطة اللامنهجية التي ترسخ المفاهيم الإسلامية السمحة

وتمتن الحس الوطني، وورش فنية وتقنية يتعلم فيها الطالب مهنة كالميكانيكا والكهرباء وصيانة أجهزة حاسب آلي وغيرها. مع تطور في المعامل والمختبرات، والعناية بالمباني المدرسية النموذجية بما يحقق شروطًا عالية من الأمن والسلامة. والتوسع في المباني المدرسية بما يحقق تقليل أعداد الطلاب في الفصول.

**د- النتائج المتوقعة من السيناريو الإصلاحي:** تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. وتمكن الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. ووعي الطلاب بقضايا المجتمع ومشاكله، وفخرهم بهويتهم الوطنية. ومعلمون ذوو معرفة واسعة، ومربون مبدعون، وقاعدة بيانات شاملة لرصد من مراحل التعليم المبكرة بدءًا من المرحلة الابتدائية إلى المراحل المتقدمة، وتراجع معدلات الأمية القرائية والإلكترونية (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016).

**هـ- المعوقات المتوقعة أمام تطبيق السيناريو الإصلاحي:** الانفجار المعرفي والمعلوماتي الهائل مما يؤدي إلى زيادة سرعة التغيير، والتخلي عن التغيير البطيء. وحدوث أزمات سياسية تؤثر في الاستقرار. وفشل خطط التنمية والركود الاقتصادي، وعدم القدرة على مواجهة مشكلة البطالة. كما أن التضخم السكاني غير الرشيد يشكّل خطورة على برامج التنمية، والأحوال المعيشية للمجتمع (البراهيم، 2014).

**ثالثًا: السيناريو الابتكاري: وصف السيناريو الابتكاري:** يمثل هذا السيناريو ما يمكن أن يطلق عليه نموذج الحلم والأمل الذي ينبغي أن تكون عليه وضعية التعليم العام في المملكة العربية السعودية. ويعتمد هذا السيناريو الابتكاري على رفع سقف التوقعات حول ما يمكن تحقيقه؛ فهو يشكل طموحًا ويهدف إلى مواكبة التعليم العام في البلدان المتقدمة على أعلى المستويات والمعايير الدولية في مختلف جوانبه. وينطلق السيناريو الابتكاري من تحقيق الابتكار والإبداع في منظومة التعليم العام وإحداث تطور نوعي فيه يشمل كافة أجزاءه بما يحقق التحسن الفائق في مدخلاته وعملياته، وتحسين مخرجاته وارتقائه السريع إلى المستويات المنشودة لتحقيق رؤية المملكة 2030 وأكثر؛ وذلك بتقديم التعليم للأفراد بطرق ووسائل مبتكرة قد تكون مستحيلة حاليًا. وتتحدد معالم السيناريو الابتكاري فيما يلي:

**أ- الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها السيناريو الابتكاري في ضوء رؤية المملكة 2030:**

نفترض من هذا السيناريو الابتكاري حدوث طفرة غير عادية علىٰ كافة المجالات، ويمكن افتراض نوعية التغيرات الحادثة في إطار رؤية المملكة 2030 علىٰ النحو التالي: في الجانب السياسي يفترض هذا السيناريو مزيدًا من الاستقرار السياسي ومزيد من الثقل الدولي للملكة العربية السعودية، وزيادة قوة المكانة الريادية للمملكة في العالم الإسلامي. أما في المجال الاقتصادي فيفترض هذا السيناريو حدوث قفزة اقتصادية ووفرة مالية عامة، وتنوع مصادر الدخل الاقتصادي العام وزيادة الإيرادات، وارتفاع نسبة الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في المملكة، وعودة كثير من رؤوس الأموال المهاجرة، واتساع فرص الاستثمار في مجالات الصناعات الإلكترونية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والسياحية؛ وبالتالي يتضاعف الطلب علىٰ القوىٰ البشرية الوطنية المدربة تدريبًا عاليًا وتتوافر فرص العمل وتندر البطالة، وتفتح مجالات وأبواب غير تقليدية لعمل المرأة، مع ارتفاع مستوىٰ المعيشة العام وزيادة دخل الفرد السعودي بصورة فائقة. أما في المجال الصناعي فيفترض هذا السيناريو توطين الصناعات الثقيلة والهامة، والتوسع الكبير في الصناعات وزيادة عدد المصانع التابعة للمملكة سواء داخلها أو خارجها، في حين يفترض اعتماد أحدث الوسائل في الاستقطاب الثقافي، وتنوع الأندية الثقافية وانتشارها؛ وارتفاع المستوىٰ الثقافي العام في مختلف المستويات. وعلىٰ المستوىٰ الاجتماعي يفترض حدوث استقرار سكني وارتفاع نسبة امتلاك المواطنين للمساكن بنسبة كبيرة من خلال ارتفاع مستوىٰ الاقتصاد الوطني وارتفاع مستوىٰ دخل الفرد، وتمكين المرأة وتوليها مناصب قيادية، واستقرار اجتماعي وتحسن العلاقات الاجتماعية نتيجة ارتفاع الوعي العام وتحسن المستوي الثقافي والمادي للمجتمع، وزيادة الطلب علىٰ التعليم نتيجة الاستقرار الاجتماعي وزيادة عدد السكان وارتفاع المستوىٰ الصحي والمعيشي. كما يفترض في المجال البيئي حدوث نقلة نوعية في مستوىٰ النمو البيئي وحلول مناسبة للتلوث البيئي واستزراع الصحراء وإيجاد مشاريع عملاقة للحفاظ علىٰ الثروة المائية. وفي المجال الطبي العمل علىٰ تطوير المنظومة الصحية من خلال زيادة استيعاب المستشفيات واستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة؛ مما يوفر الأمن الصحي لكل أفراد المجتمع، والوعي العام بالطب الوقائي وانتشاره، وارتفاع المستوىٰ المهاري للأطباء والاستشاريين وقدرتهم علىٰ مواجهة وعلاج الأمراض المزمنة.

**ب- تداعيات السيناريو الابتكاري علىٰ التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030**: تلقي هذه الافتراضات

المجتمعية بالكثير من التداعيات علىٰ النظام التعليمي العام في شتىٰ جوانبه، وذلك كما يلي: **بالنسبة لأهداف التعليم وسياساته:** سيصبح في المملكة فروع للمدارس الدولية وستوضع بعض الضوابط المرنة لتنظيم ذلك. وحدوث تطور نوعي كبير في أهداف التعليم وتطوير السياسات والممارسات التربوية. وسيكون بناء الفلسفة التربوية والتعليمية علىٰ أساس الإبداع والتفكير وإعمال العقل في الاستنتاج وحلول المشاكل والابتكار في الحياة واستعمال العقل والمنطق والتحليل والحث علىٰ الإبداعات الفنية والتقنية. وبروز التعليم العام كخيار استراتيجي للدولة يحظىٰ بدعم حقيقي من الدولة لمواجهة التحديات العالمية، فالتعليم والابتكار هما مفتاح التنمية الاقتصادية القادمة للمملكة (world economic forum, 2007).

**في مجال إتاحة التعليم لجميع الفئات:** تتحول مرحلة الطفولة المبكرة إلىٰ مرحلة إلزامية لجميع الأطفال، في جميع مناطق المملكة، وهذا سيعود علىٰ نتائج الطلاب في المراحل الدراسية اللاحقة إيجابًا. وسيكون التوسع في برامج الموهوبين كمًا نوعًا بحيث يكون التوجه نحو الابتكار والاختراع مما يسهم في التنمية الاقتصادية للمملكة. وترتفع في هذا السيناريو نسبة استيعاب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في البرامج المخصصة لهم في جميع مناطق المملكة.

**في مجال المناهج وطرق التدريس والتقويم:** مع التوجه العالمي نحو التعليم عن بعد يتوقع زيادة كبيرة في عدد خبراء التعليم عن بُعد في المملكة، وذلك بفضل الواقع الافتراضي والواقع المعزز ونتيجة لهذا، ستبدأ غرف الصفوف المدرسية بالاختفاء. والوصول إلىٰ التعليم علىٰ مستوىٰ العالم خلال عشر سنوات، سيكون الوصول إلىٰ الإنترنت متاحًا للجميع حول العالم، وستستمر كثير من المؤسسات في نشر محتواها التعليمي علىٰ الإنترنت، وستصبح الورش التدريبية المفتوحة علىٰ الإنترنت أمرًا شائعًا. واتصال الأدمغة البشرية بخدمات الحوسبة السحابية، بحيث يمكن تكوين نسخة احتياطية من الأفكار والذكريات باستخدام الحواسيب، مما سيزيد بشكل كبير من القدرة الكامنة علىٰ التعلم. سيصبح الطلاب قادرين علىٰ اكتساب قدرات إدراكية مؤقتة ومحددة، وذلك عن طريق ميكروبات اصطناعية، ويمكن مثلًا لهذه الميكروبات أن تمكِّن شخصًا من أن يفهم ويتكلم لغة أجنبية بطلاقة وبشكل مؤقت. وتحسين الأدمغة البشرية باستخدام الكيمياء. تؤكد التوقعات أن التطورات في الكيمياء، وبحلول عام 2030م، سيتم التمكن من استخدام الأدوية والفيتامينات، ووسائل مشابهة، لتنشيط أدمغة الطلاب وتحسينها، وذلك لجعلها أنسب ما يمكن لعلمية التعليم. والمسح الدماغي يحدث ثورة

في الأساليب التدريسية، بحيث سيمكن استخدام المسح الدماغي من ضبط عملية التعليم بشكل دقيق، وذلك باختبار مقدار نجاح أنماط التعليم المختلفة. وسيكون المحتوىٰ التعليمي ذا علاقة بما حول الطالب، وسيصبح التعليم متمحورًا أكثر حول الفلسفة، وفهم الطالب لمشاعره، مع تبني مفهوم التعليم التأملي، وتغذية المهارات بأساليب تدريس ذوات تقنيه فعالة، ومشاركة هذه الطرق مع الآباء الذين سيكونون أكثر فعالية ويتم عقد اجتماع الآباء عن طريق المؤتمرات في منصة إلكترونية. ويتم تمكين الطلبة من بناء المعرفة ذاتيًا، وإشراكهم في عملية التقويم. وقد تدعم تكنولوجيا التعليم مبدأ التقييم المتجاوب، بحيث يجري الطلبة اختبارًا في بداية اليوم، فيبني البرنامج خطط تعليم لهم في ذلك اليوم، بناء علىٰ نتائجهم في الاختبار.

**في مجال التمويل**: سيشهد هذا السيناريو تقليل الاعتماد علىٰ الميزانية الحكومية في تمويل التعليم بشكل كبير من خلال تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، كالمدرسة المنتجة، والقسائم التعليمية، والخصخصة. وتفعيل نظام مبتكر إبداعي للرقابة والمساءلة. وسيزدهر الاستثمار في التعليم من القطاع الخاص وذلك للنتائج الإيجابية التي يحققها التعليم.

**في مجال المعلم وإعداده وتدريبه**: يتوقع أن تكون مهنة التعليم جاذبة للمميزين من خريجي الثانوية العامة، ويرتفع مستوىٰ إعداد المعلم إلىٰ درجة الماجستير والدكتوراه، وسيقل عدد المعلمين في الميدان التربوي حيث سيصبح الذكاء الاصطناعي معلمًا. وتدريب المعلمين علىٰ رأس العمل علىٰ اكتساب مهارات التعليم المستحدثة بوسائل عصرية مبتكرة؛ ويوكل إلىٰ المعلم دور إضافي يتمثل في إدارة التطبيقات الرقمية التعليمية والتعليم عن بعد.

**في مجال الإدارة التربوية** يتوقع في هذا السيناريو تخلي النظام التعليمي عن مركزيته من خلال تطبيق الإدارة الذاتية في المدارس، واستقلالية إدارات التعليم في المناطق، ويكون دور الجهات العليا دورًا إشرافيًا رقابيًا تطويريًا. ويتوقع أن يكون التحول نحو الخدمات الإلكترونية بشكل كامل. ويظهر تمكين أكبر للمرأة في المناصب القيادية في التعليم.

**في مجال البيئة المدرسية**، انخفاض كبير في عدد غرف الصفوف المدرسية التقليدية خلال 20 سنة، وستكون الفصول الدراسية فصولًا ذكية، مع أجهزة لوحية لكل طالب، وتزوّد الفصول بكاميرات تبث الدروس مباشرة علىٰ موقع المدرسة وتتم فيه أرشفة الحصص. ستصبح المدرسة قادرة علىٰ توظيف عدد من أجهزة الإنسان الآلي لتعمل في المقاصف المدرسية،

ولتحل مكان مراسل المدرسة، وحارس الأمن.

**ج- النتائج المتوقعة من السيناريو الابتكاري:** تطور التعليم العام بشكل فائق، وارتفاع مستوىٰ تأهيل الطلاب فيه، وارتفاع نوعي في مستوىٰ المخرجات مما يحقق مستوىٰ متصدرًا مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول علىٰ تصنيف متميز في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي، وتصدير أفكار تربوية والسبق العلمي ببحوث علمية رصينة، وارتفاع مستوىٰ الوعي العام وارتفاع المستوىٰ الثقافي في المجتمع. وتتحقق جودة التعليم في هذا السيناريو مما يؤدي إلىٰ زيادة إنتاجية المعلمين وتحسين أدائهم، وتحقيق جودة المنتج التعليمي، ورفع كفاءة العاملين في المؤسسات التعليمية، وارتباط العملية التعليمية بمتطلبات واحتياجات سوق العمل، والارتقاء بمستوىٰ الأجهزة الإدارية في التعليم (البراهيم، 2014).

**د- المعوقات المتوقعة أمام تطبيق السيناريو الابتكاري:** حدوث تغيرات عكسية مفاجئة، وحدوث أزمات سياسية تؤثر في الاستقرار، وتدني المستوىٰ الاقتصادي وانخفاض العوائد المالية أو تعثر جزئي في المشاريع التنموية. وتذكر البراهيم (2014) من المعوقات أيضًا تقادم وجمود اللوائح والأنظمة، وهيمنة المركزية علىٰ صنع السياسات واتخاذ القرارات، وعدم توفر الكوادر التدريبية المؤهلة لتحقيق ذلك.

**متطلبات نجاح السيناريو الابتكاري:** قيادات واعية، ومتمكنة، قادرة علىٰ إحداث التغيير. وخبراء في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والتقنيات التعليمية، والتطوير المهني، والتطوير الإداري. مع تشريعات ولوائح محدثة ومرنة تتناسب مع التغييرات.

بعد استعراض هذه السيناريوهات الثلاثة يصعب ترجيح سيناريو علىٰ آخر فجميع هذه السيناريوهات ممكنة، مع التأكيد علىٰ أن السيناريو الأول هو الأقرب للاستحالة؛ والكفيل بترجيح أيٍّ منها في توجه مسيرة المستقبل هو ما تسير عليه معطيات المستقبل والمستجدات التي تحتم اختيار السيناريو الذي تتفق افتراضاته مع تلك المعطيات من أجل تحقيق رؤية المملكة 2030. مع التأكيد بأن نظام التعليم العام في المملكة العربية السعودية سوف يتأثر بعدد من المتغيرات، منها:

- التغيرات والأزمات التي يمر بها العالم.
- السرعة أو البطء في اتخاذ القرارات والتشريعات الرسمية اللازمة لدعم التعليم العام.
- مستوىٰ الإنجاز والنجاح الذي تحققه تجارب تطوير التعليم في الدول المتقدمة، وما تثبته التجربة الدولية من معطيات.
- التغيرات التي تطرأ علىٰ مسألة الطلب

الاجتماعي علىٰ التعليم العام.

– التغيرات التي تطرأ عن الطاقة الاستيعابية للمدارس ومستوىٰ توسع الدولة في إنشاء المؤسسات التعليمية.

– النتائج التي يحققها القطاع الخاص في استثماراته التعليمية ومدىٰ تقبله الدخول كشريك في ميدان التعليم، وطبيعة الدعم الذي يمكن أن تقدمه الدول للهيئات المستثمرة في التعليم بكافة أنواعه.

– مدىٰ التوسع الذي تحققه الدولة في البنىٰ التحتية خاصة الخدمات التكنولوجية والتقنية كالبريد والاتصال وخدمات الإنترنت وشبكات الاتصال.

– التغيرات التي تطرأ علىٰ أسعار النفط والاستثمارات الأجنبية، واحتياجات سوق العمل.

– تحديات العولمة والمنافسة العالمية والثورة المعلوماتية، ومدىٰ الاستقرار والأمن في المنطقة.

– التغيرات التي ربما تطرأ علىٰ اقتحام المرأة لأدوار غير تقليدية في مجالات التنمية وسوق العمل وسرعة حدوث هذه التغييرات.

**توصيات إجرائية مقترحة:**

– تنمية قدرات القيادات التعليمية وزيادة وعيها بالمتغيرات المطلوبة لتحقيق رؤية المملكة 2030 ومتطلبات التعامل معها.

– بناء الخطط الاستراتيجية للتعليم العام في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في النظام التعليمي.

– وضع خطط الطوارئ وتوفير البدائل والاحتياطات في النظام التعليمي لضمان استمرارية العملية التعليمية في حال حدوث طوارئ.

– بناء الشراكات مع الجهات الحكومية ذوات العلاقة للإسهام في تحقيق أهداف التعليم.

***

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولاً: المراجع العربية:**


الحقيل، سليمان عبد الرحمن (1437). *نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (ط. 17)*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

البراهيم، هيا (2014). تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة. *المجلة السعودية للعلوم التربوية والنفسية*، (44)، 1-32.

اليامي، هادية (2018). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 26(2)، 32-49.

الحربي، أمل (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، 1* (2)، 58-87.

حكومة دبي، أكاديمية دبي للمستقبل (2016). *تقرير استشراف المستقبل*. الإصدار الأول.

الرشيد، محمد أحمد (2014). *التحديات المعاصرة والمستقبلية في التعليم الجامعي في المملكة*. مركز حمد

الجاسر الثقافي، 6، 11-34.

الزميتي، أحمد فاروق علي (2012). *تحديث التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة- دراسة مستقبلية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس.

السن، عادل (2011). *الاستشراف وبناء السيناريوهات*. أعمال مؤتمرات (التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز في المنظمات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (2003). *استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية*. الرياض: مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود.

شاهين، حمزة عبد الله (2003). *استخدام أسلوب السيناريو وتطبيقاته في التخطيط التربوي*. رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرىٰ، مكة.

شاهين، عبدالرحمن يوسف (2009). سيناريوهات مستقبل البيئة (التفاؤل- الاعتدال- الفاجعة. *مجلة المعرفة*، 98، 23 يونيو، وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.

العتيبي، بدر جويعد (2008). مواجهة تطوير التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *دراسات تربوية واجتماعية، مصر، 2*(14)، 451-482.

العيسىٰ، أحمد (2009). *إصلاح التعليم في السعودية بين غياب الرؤية السياسية وتوجس الثقافة الدينية وعجز الإدارة التربوية*. بيروت: دار الساقي.

أبو عراد، صالح علي؛ والغفيري، أحمد علي (1439). *نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. الدمام: مكتبة المتنبي.

عزازي، فاتن محمد (2012). *الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها التربوية*. الرياض: دار الزهراء.

الغامدي، حمدان أحمد وعبد الجواد (1436). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية (ط.4). الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.

UNESCO (2014). التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم.

قرار وزير التعليم رقم 37617168. (1/ 4/ 1437). صلاحيات قادة المدارس.

المركز الوطني للتطوير المهني التعليمي (د.ت). أدوار ومهام ومسؤوليات المركز، تم استرجاعه في 7/ 6/ 1441هـ من: https://ncepd.moe.gov.sa/ar/About/Pages/alhaykal.aspx

القرني، علي حسن يعن الله والكاظمي، زهير أحمد علي (2009). متطلبات التحول في مدارس المستقبل الثانوي بالمملكة في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح. رسالة دكتوراة، جامعة أم القرىٰ، كلية التربية.

مبروك، ساحلي (2014). مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، ج4، ع7، ص ص(188-204).

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (2016). وثيقة برنامج التحول الوطني 2020م.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

المفتي، محمد (2012). الدراسات المستقبلية. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع184، ص ص 15-21.

وزارة التعليم (19/ 4/ 1441). تعديلات علىٰ لائحة الوظائف التعليمية وتأجيل موعد التطبيق إلىٰ 1 يوليو، تم استرجاعه بتاريخ 7/ 6/ 1441هـ من: https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/m-14-54g.aspx

وزارة التعليم.(د.ت).التعليم ورؤية المملكة 2030، تم استرجاعه بتاريخ (7/ 6/ 1441) من: https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx

**ثانيـًا: المراجع الأجنبية:**

Jana Gilbert (2007). Catching the Knowledge Wave- The Knowledge Society and the Future of Education, New Zealand Journal of Psychology, V 36, N 1, New Zealand Psychological Society, March.

Kai Ming Chenq and Hak Kwog Yip(2006). Facing the Knowledge Society- Reforming Secondary Education in Hong Kong and Shanghai, Education Working Paper Series, N 5, U.S.A (Washington), Education Advisory Service, World Bank, October.

OECD.(2019). PIZA 2018, from: https://twitter.com/ETEC_SA/status/1223262909117227009?s=20

World economic forum (2019). The global competitiveness report 2019, from: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_2019_Executive_Summary.pdf

World economic forum (2007). The kingdom of Saudi Arabia and the world scenarios to 2025

❊ ❊ ❊